الاقتصادي

14
العدد (2273)
السنة التاسعة - الأثنين (10)
تشرين الأول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

اقتصاديات

■ عباس الغالبي

هل حققت المبادرة الزراعية مـؤداهـا؟

أطلق رئيس الوزراء المبادرة الزراعية سعياً منه للارتقاء بالقطاع الزراعي الذي يعاني من تدهور لافت للنظر ، حيث لا يشكل حالياً سوى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

وجوهر المبادرة الزراعية هو القروض التي تمنح لشرائح الفلاحين والمزارعين لتنفيذ المشاريع الزراعية أو القيام بزراعة الأراضي المملوكة لهم بالمحاصيل الزراعية المختلفة.

وفي مراجعة لمسارات هذه المبادرة الحكومية ، (حيث كان الأجدى في هذا الاتجاه أن تدرج ضمن حيثيات الإستراتيجية الحكومية الخاصة بالقطاع الزراعي) ، أقول نرى ان هذه المبادرة لم تؤد مؤداها ولم تكن بمستوى الحاجة الفعلية للقطاع الزراعي الذي يعاني من مشاكل لم تتصد لها جميع الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ ولحد اللحظة ، حيث مازالت سلة الغذاء العراقي تملأ من الاستيرادات الخارجية، ولاسيما من دول الجوار في وقت تتحدث وزارة الزراعة بين الفينة والاخرى عن إجراءات يصفها كثير من المراقبين بالخجولة وغير الملبية لأدنى مستويات الطموح ، تتحدث عن ايقاف استيراد الفواكه والخضر من الخارج دعماً للمنتج المحلي الذي لم يسد حاجة المستهلك وحتى ان وجد ، فأسعاره مرتفعة بالقياس للمستورد ، والمستهلك يعيش في ظل هذه الدوامة من دون علاجات ناجعة لحالة التراجع الخطير التي يشهدها القطاع الزراعي ليس على مستوى الفواكه والخضر فحسب ، بل على مستوى جميع المحاصيل الحقلية والصناعية الأخرى .

ولأن القطاع الزراعي يعد من القطاعات الإنتاجية المعول عليها في تحريك وتفعيل عجلة الإنتاج يمكن ان يكون أحد مصادر الدخل للاقتصاد الوطني ، حيث كان القطاع الزراعي قبل عقود خلت يمثل احد أهم مرتكزات الاقتصاد العراقي ، وحيث كان يتجاوز الاستهلاك المحلي الى فضاءات التصدير الى دول الجوار ودول العالم الاخرى .

نرى من خلال متابعتنا للمشهد الاقتصادي ان الامر لا يتعلق بمبادرة أو مكرمة أو اجتهاد فردي أشبه بحالة الترقيع ، فالقطاع الزراعي على شفا الانهيار ما لم تعمل الحكومة على تنفيذ خطة إستراتيجية محكمة تعالج المشكلات الحقيقية وتغور في اعماقها لا أن تلامس القشور على طريقة إسقاط الفرض ، والعراق بحكم موقعه يزخر بالكثير من الإمكانات المعول عليها في عودة القطاع الزراعي الى سابق عهده في ظل التطور التقني والتكنولوجي والآفاق الرحبة التي ينتظرها الاستثمار الزراعي من قبل القطاع الخاص. فان الحالات الفردية نرى ومن خلال معطيات الواقع التي أفرزتها المبادرة الزراعية لا تجدي نفعا للقطاع الزراعي الذي ينتظر حلولا جذرية لا ترقيعية من خلال الاستراتيجيات التي اعلنت عنها الحكومة ضمن حيثيات الخطة التنموية الخمسية ولم تر النور لحد اللحظة ، هذا فضلاً عن الخريطة الاستثمارية التي أفصحت عن مشاريع زراعية يمكن ان تحقق منفعة كبيرة وخلال سقف زمني قياسي .

نواب ينتقدون بعضهم بالحج سنوياً على حساب حصص المواطنين

مراقبون لـ(المدى الاقتصادي): هيئة الحج تتبنى سياسة استثمارية تثقل كاهل الحجيج

□ بغداد/ احمد عبد ربه

حجاج عراقيون يستقلون الطائرة صوب الديار المقدسة

اكتنف أداء هيئة الحج والعمرة الكثير من الانتقادات خلال مواسم الحج السابقة ، في وقت أصرت الهيئة على تبني سياسة استثمارية أثقلت كاهل حجيج بيت الله الحرام .

وقال الخبير الاقتصادي سهيل العباسي (للمدى الاقتصادي) :ان هيئة الحج والعمرة انتهجت سياسة فاشلة للغاية فقد تحولت من هيئة دينية الى تجارية وهذا ما لا يحسن السكوت عليه.

واضاف العباسي :بالنسبة للأداء الخدمي الذي تقدمه هذه الهيئة الى الحجاج والمعتمرين العراقيين لا يرتقي الى المستوى المطلوب منها . لافتاً الى حجم الاموال الطائلة التي تأخذ من الحجاج والذي لا يتناسب مع الخدمات التي تقدمها.

وتابع العباسي :ان القائمين على هذه الهيئة الحج والعمرة غير أكفاء وغير مدربين لتقديم الخدمات الى الحجاج والمعتمرين بالاضافة الى انهم ليس لديهم ممارسات سابقة في الامور التنظيمية للحج مبيناً حجم الفساد المالي والاداري الذي تعج به هيئة الحج والعمرة .

ولفت العباسي الى ضرورة إشراك القطاعات الخاصة بالعراق كشركات النقل الخاصة بكل انواعها،مشيراً الى ان هذا الاجراء سوف يقلل المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الحكومة .

من جانبه انتقد النائب عن دولة القانون حسين الاسدي تصرفات بعض النواب حيال اصرارهم على السفر لأداء مناسك الحج لهذا العام .

وقال الاسدي في تصريح لـ (المدى الاقتصادي) ان هيئة الحج حينما تخصص "كوته" لاعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات وللسلطة التنفيذية هي لاغراض سياسية اكثر مما هي دينية على اعتبار ان هناك علاقات تربط هذه الهيئة بتلك الجهات وتعطيها امتياز وخصوصية على حساب جهات اخرى .

وأضاف الاسدي : هناك اكثر من (١٢٠) نائبا يرغبون بالسفر لاداء مناسك الحج لهذا العام علما ان الكوتة المخصصة من هيئة الحج والعمرة لكل نائب تجيز اصطحابه شخصا آخر معه .

وبين الاسدي انه من الناحية الشرعية قد ترتبط تلك المسائل بالامور الادارية والتنظيمية مؤكداً على ضرورة عدالة هيئة الحج في توزيع المقاعد المخصصة لها سنوياً.

الى ذلك قال الخبير الاقتصادي ميثم لعيبي لـ (المدى الاقتصادي) :ان الحج والعمرة هي امور شخصية وليست سلعة عامة يمكن للدولة ان توافرها وتشبع حاجة الافراد منها فهو تكليف شخصي .

واضاف لعيبي :الحكومة يجب ان تقدم الواجبات التنظيمية و ان تفسح المجال الى القطاع الخاص بأخذ دوره الكامل، مشيراً الى اعطاء شركات النقل والسفر الفرصة في نقل الحجاج والمعتمرين الى الديار المقدسة

وتابع لعيبي : ان هذا الاجراء سوف يوثر ايجاباً في زيادة الناتج القومي الاجمالي بالاضافة الى تقليل البطالة الموجودة في العراق وان تنصرف الدولة الى التوجيهات وتقديم خدمات اخرى يعجز القطاع الخاص عن تقديمها كسلامة الحجاج وتأمين المناطق التي تمر عليها قافلة الحجاج لذا يجب ان تكون المسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص لخدمة الحجاج العراقيين .

في غضون ذلك عبر عدد من الحجاج والمعتمرين عن استيائهم من الرحلات التي تنظمها هيئة الحج والعمرة في العراق مؤكدين في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي) عجز الهيئة عن تقديم أبسط الخدمات لهم .

وقالت الحاجة رباب عزيز: في موسم العمرة السابق كان مشهد الحجاج العراقيين في المطارات السعودية يبعث على الألم ، حيث ان دول العالم كافة تصل طائراتهم بالموعد المحدد من قبل الشركات المتعمدة ، فيما ينتظر المعتمرون العراقيون ليومين أو أكثر قدوم طائرات هيئة الحج والعمرة غير المنتظمة بمواعيدها بالمرة .

واضافت : لذلك نلاحظ جمهرة المعتمرين العراقيين في المطارات السعودية قد فاقت الحد المطلوب فمعظمهم كبار السن ولا يتحملون مشاق التعب والانتظار الممل .

وتتابع : ان المبالغ التي تستوفى من الحجاج والمعتمرين غير قليلة فمن اللازم توفير الفنادق من الدرجة الاولى اسوة بالحجاج غير العراقيين لكن تجد الفنادق التي تحجز لهم ليست بالمستوى المطلوب بالاضافة الى البعد الشاسع بينها وبين المناطق المقدسة .

أما المعتمر حسين صادق قال : قبل خمس سنوات قدمت على قرعة الحج والى حد هذا الوقت لم يسمح لي بالذهاب الى الديار المقدسة اما البقية الذين يتمتعون بمناصب او لديهم صلة قرابة من احد المسؤولين في هيئة الحج والعمرة تجدهم يذهبون سنوياً الى زيارة بيت الله الحرام .

اما الحاج رضا حسن :في السابق ذهبت الى الحج اكثر من ثلاث مرات فقد كانت الاجراءات التي يقوم بها الحاج بسيطة والمبالغ التي يدفعها قليلة جداً اما الان فلا استطيع اداء هذه الفريضة لان ما يستوفى من الحجاج كثيرا جداً ولم تعمل الحكومة الحالية على خفض هذه المبالغ المالية، مبيناً ان القرعة تجرى على المواطن البسيط وليس على المسؤولين ما يتقاطع مع العدالة الاجتماعية المطلوبة .

وزارة البيئة

اعادة اعلان مناقصة رقم (٢٠١١/١٠) للمرة الثانية

تعلن وزارة البيئة عن اجراء اعادة اعلان مناقصة رقم (٢٠١١/١٠) للمرة الثانية تجهيز معدات قياس الاشعة الكهرومغناطيسية لصالح الدائرة الفنية احدى تشكيلات وزارتنا فعلى الراغبين بالاشتراك من الشركات والمكاتب ذات الاختصاص مراجعة قسم العقود الكائن في مقر الوزارة - الكرادة العرصات قرب مطعم اللاذقية لشراء الاوراق الخاصة بالمناقصة لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار فقط غير قابل للرد يدفع الى امين الصندوق ويوضع العطاء في غلاف مختوم يكتب عليه اسم ورقم المناقصة واسم المشترك وان اخر موعد لتقديم العطاءات في موعد اقصاه الساعة الثانية ظهراً ليوم (الاثنين) المصادف ٢٠١١/١٠/٢٤ واذا صادف عطلة رسمية يؤجل الى اليوم التالي وسيكون موعد فتح العطاءات في اليوم التالي مباشرة وبحضور مقدمي العطاءات على ان يوضع العطاء في صندوق العطاءات في استعلامات مقر الوزارة اعلاه وسوف يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط القانونية وان الوزارة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الاعلان وكافة مصاريف النشر وسيتم انعقاد المؤتمر الخاص بالمشروع اعلاه للإجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧ في مقر الوزارة الكرادة.

اولاً:- المستمسكات المطلوبة:-

١- شهادة تأسيس الشركة مصدقة من مسجل الشركات في وزارة التجارة بالنسبة للشركات المحلية وشهادة التأسيس للشركات الاجنبية مصدقة وفق القانون مع عقد تأسيس الشركة ومحضرها.

٢- هوية تصنيف الشركات والمقاولين نافذة ومجددة لعام ٢٠١١.

٣- كتاب عدم ممانعة من الهيئة العامة للضرائب معنون الى وزارة البيئة.

٤- تقديم تأمينات اولية بمبلغ (١٪) من العطاء المقدم من قبل الشركات على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادر من احد المصارف المعتمدة لدى دوائر الدولة على ان ترفع النسبة الى ٥٪ من قيمة العقد الاجمالي عند الاحالة على ان تكون نفاذية خطاب الضمان لمدة (٩٠) يوم.

٥- حساب ختامي مصدق من قبل محاسب قانوني لآخر سنة لبيان الكفاءة المالية للشركة المتقدمة ومصادق من قبل نقابة المحاسبين والمدققين.

٦- تقديم كتاب يبين الكفاءة المالية للشركة المتقدمة من احد المصارف.

٧- نسخ مصورة ملون من مستمسكات المدير المفوض للشركة (شهادة جنسية، هوية الاحوال المدنية، بطاقة السكن)

٨- وصل الشراء الخاص بالمناقصة.

٩- تقديم اعمال مماثلة منجزة او اعمال حالية غير منجزة ولديه خبرة خلال السنوات السابقة في هذا المجال.

١٠- يكون تقديم العطاء بظرفين فني وتجاري.

١١- يثبت المقاول على العطاء وفي وثائق المناقصة البريد الالكتروني واسم وعنوان الشخص المخول او المسؤول عن متابعة الاستفسارات التي تخص العطاء.

ثانياً:- الشروط:-

١- على الجهة المقدمة للعطاء الالتزام بالمدة التي تحددها الوزارة.

٢- ختم وتوقيع جميع الاوراق ومستندات العطاء بما فيها الملاحق والظروف من قبل مقدم العطاء.

٣- لا يجوز الحك او الشطب او التعديل لأي من فقرات العطاء مهما كان نوعه واذا رغب مقدم العطاء في وضع شروط او تحفظات يثبت ذلك في طلب مستقل يرفق مع العطاء مع تثبيت الاسعار رقماً وكتابة.

٤- يثبت العنوان الذي يمكن مخاطبته عليه بشكل تفصيلي ودقيق.

٥- يكون العطاء نافذاً لمدة (٦٠) يوم يبدأ من تاريخ غلق المناقصة.

٦- للوزارة الغاء المناقصة وعدم اجراء المفاضلة وحسب مقتضيات المصلحة العامة ولا يحق لمقدمي العطاءات المطالبة بالتعويض جراء ذلك.

٧- يتم الختم والتوقيع على كافة صفحات جداول الكميات من قبل الشركة المتقدمة.

٨- يكون التعاقد والتنفيذ وفقاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.

٩- يتم استقطاع نسبة ٥٪ من مبلغ العقد بعد التعاقد كفترة ضمان وصيانة لا تطلق الا بعد انتهاء فترة الضمان.

١٠- يكون التعاقد بالدينار العراقي.

١١- في حالة رغبة الشركة مقدمة العطاء فتح الاعتماد المستندي فيتم التقييد بما جاء بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٩) على ان تتحمل الشركة كافة المصاريف الناجمة عن فتح الاعتماد المستندي.

مدير قسم العقود

وزارة البيئة

اعلان مناقصة رقم (٢٠١١/١٤) للمرة الاولى

تعلن وزارة البيئة عن اجراء اعلان مناقصة رقم (٢٠١١/١٤) للمرة الاولى تجهيز مشروع الرصد البيئي والانذار المبكر لصالح مركز الوقاية من الاشعاع احدى تشكيلات وزارتنا فعلى الراغبين بالاشتراك من الشركات والمكاتب ذات الاختصاص مراجعة قسم العقود الكائن في مقر الوزارة - الكرادة العرصات قرب مطعم اللاذقية لشراء الاوراق الخاصة بالمناقصة لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار فقط غير قابل للرد يدفع الى امين الصندوق ويوضع العطاء في غلاف مختوم يكتب عليه اسم ورقم المناقصة واسم المشترك وان اخر موعد لتقديم العطاءات في موعد اقصاه الساعة الثانية ظهراً ليوم (الاربعاء) المصادف ٢٠١١/١١/٢ واذا صادف عطلة رسمية يؤجل الى اليوم التالي وسيكون موعد فتح العطاءات في اليوم التالي مباشرة وبحضور مقدمي العطاءات على ان يوضع العطاء في صندوق العطاءات في استعلامات مقر الوزارة اعلاه وسوف يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط القانونية وان الوزارة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الاعلان وكافة مصاريف النشر وسيتم انعقاد المؤتمر الخاص بالمشروع اعلاه للإجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٥ في مقر الوزارة الكرادة.

اولاً:- المستمسكات المطلوبة:-

١- شهادة تأسيس الشركة مصدقة من مسجل الشركات في وزارة التجارة بالنسبة للشركات المحلية وشهادة التأسيس للشركات الاجنبية مصدقة وفق القانون مع عقد تأسيس الشركة ومحضرها.

٢- هوية تصنيف الشركات والمقاولين نافذة ومجددة لعام ٢٠١١.

٣- كتاب عدم ممانعة من الهيئة العامة للضرائب معنون الى وزارة البيئة.

٤- تقديم تأمينات اولية بمبلغ (١٪) من العطاء المقدم من قبل الشركات على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادر من احد المصارف المعتمدة لدى دوائر الدولة على ان ترفع النسبة الى ٥٪ من قيمة العقد الاجمالي عند الاحالة على ان تكون نفاذية خطاب الضمان لمدة (٩٠) يوم.

٥- حساب ختامي مصدق من قبل محاسب قانوني لآخر سنة لبيان الكفاءة المالية للشركة المتقدمة ومصادق من قبل نقابة المحاسبين والمدققين.

٦- تقديم كتاب يبين الكفاءة المالية للشركة المتقدمة من احد المصارف.

٧- نسخ مصورة ملون من مستمسكات المدير المفوض للشركة (شهادة جنسية، هوية الاحوال المدنية، بطاقة السكن)

٨- وصل الشراء الخاص بالمناقصة.

٩- تقديم اعمال مماثلة منجزة او اعمال حالية غير منجزة ولديه خبرة خلال السنوات السابقة في هذا المجال.

١٠- يكون تقديم العطاء بظرفين فني وتجاري.

١١- يثبت المقاول على العطاء وفي وثائق المناقصة البريد الالكتروني واسم وعنوان الشخص المخول او المسؤول عن متابعة الاستفسارات التي تخص العطاء.

ثانياً:- الشروط:-

١- على الجهة المقدمة للعطاء الالتزام بالمدة التي تحددها الوزارة.

٢- ختم وتوقيع جميع الاوراق ومستندات العطاء بما فيها الملاحق والظروف من قبل مقدم العطاء.

٣- لا يجوز الحك او الشطب او التعديل لأي من فقرات العطاء مهما كان نوعه واذا رغب مقدم العطاء في وضع شروط او تحفظات يثبت ذلك في طلب مستقل يرفق مع العطاء مع تثبيت الاسعار رقماً وكتابة.

٤- يثبت العنوان الذي يمكن مخاطبته عليه بشكل تفصيلي ودقيق.

٥- يكون العطاء نافذاً لمدة (٦٠) يوم يبدأ من تاريخ غلق المناقصة.

٦- للوزارة الغاء المناقصة وعدم اجراء المفاضلة وحسب مقتضيات المصلحة العامة ولا يحق لمقدمي العطاءات المطالبة بالتعويض جراء ذلك.

٧- يتم الختم والتوقيع على كافة صفحات جداول الكميات من قبل الشركة المتقدمة.

٨- يكون التعاقد والتنفيذ وفقاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.

٩- يتم استقطاع نسبة ٥٪ من مبلغ العقد بعد التعاقد كفترة ضمان وصيانة لا تطلق الا بعد انتهاء فترة الضمان.

١٠- يكون التعاقد بالدينار العراقي.

١١- في حالة رغبة الشركة مقدمة العطاء فتح الاعتماد المستندي فيتم التقييد بما جاء بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٩) على ان تتحمل الشركة كافة المصاريف الناجمة عن فتح الاعتماد المستندي.

مدير قسم العقود